



## The Effectiveness of Fiscal and Monetary Policies on the Capital Account in Iraq for the Period (2004-2022)\*

Firas Khamis Abd<sup>(1)</sup>, Nizar Diab Assaf<sup>(2)</sup>

University of Fallujah<sup>(1)</sup>, AlMaaref University<sup>(2)</sup>

(1) [frasaljmyly37@gmail.com](mailto:frasaljmyly37@gmail.com) (2) [Dr\\_nazar54@uoa.edu.iq](mailto:Dr_nazar54@uoa.edu.iq)

### Key words:

Capital account, monetary policy, public expenditure, revenue

### ARTICLE INFO

#### Article history:

Received 17 Aug. 2024

Accepted 10 Sep. 2024

Avaliable online 30 Jun. 2025

©2025 College of Administration and Economy, University of Fallujah. THIS IS AN OPEN ACCESS ARTICLE UNDER THE CC BY LICENSE.

e-mail [cae.jabe@uofallujah.edu.iq](mailto:cae.jabe@uofallujah.edu.iq)



#### \*Corresponding author:

**Firas Khamis Abd**

**University of Fallujah**

### Abstract:

This research aims to understand the effectiveness of fiscal and monetary policies on the capital account in the Iraqi economy for the period (2004-2022). This is achieved through a quantitative analysis of their indicators and their impact on the capital account in the Iraqi economy. The empirical results indicate that both fiscal and monetary policies significantly influence the capital account in Iraq in both the short and long terms. The results show a long-term equilibrium relationship between fiscal and monetary policies and the capital account, with a value of (-0.10) and a significance level of less than 1% in Iraq during the research period. Fiscal policy variables played a role in increasing the capital account during the research period. Among fiscal policy variables, revenues had the most significant effect, with a probability value of (0.007) and a significance level of less than 1% for the first model, and (0.000) for the overall model. Monetary policy variables also had a substantial impact on the capital account by stabilizing parallel exchange rates and the Central Bank's various interest rate policies, which significantly attracted capital inflows. It was found that the most effective variable was the parallel exchange rate, with a probability value of (0.000) and a significance level of less than 1%. The most influential variable in both policies was the parallel exchange rate, as evidenced by the empirical results during the study period.

\*The research is extracted from a doctoral dissertation of the first researcher.

## اثر الفاعلية للسياساتين الرأسمالية والنقدية على الحساب الرأسمالي في العراق للمدة<sup>\*</sup> (2004-2022)

أ.د. نزار ذياب عساف

جامعة المعرف

[Dr\\_nazar54@uoa.edu.iq](mailto:Dr_nazar54@uoa.edu.iq)

م.م. فراس خميس عبد

جامعة الفلوجة

[frasaljmyly37@gmail.com](mailto:frasaljmyly37@gmail.com)

### المستخلص

يهدف البحث إلى معرفة أثر الفاعلية للسياساتين المالية والنقدية على الحساب الرأسمالي في الاقتصاد العراقي للمدة (2004-2022) ، وذلك من خلال التحليل الكمي لمؤشرات كل منها واثرها على الحساب الرأسمالي في الاقتصاد العراقي ، اظهرت نتائج الجانب القياسي أن للسياساتين الرأسمالية والنقدية دور كبير في التأثير على الحساب الرأسمالي في العراق خلال مدة البحث على المدى القصير و الطويل ، حيث اثبتت النتائج القياسية وجود علاقة توازنيه طويلة الاجل بين السياستين المالية والنقدية و الحساب الرأسمالي بقيمة (-0.10) وبمستوى معنوية اقل من 1% في العراق خلال مدة البحث ، حيث كانت لمتغيرات السياسة الرأسمالية دور في زيادة الحساب الرأسمالي خلال مدة البحث ، وجاءت الإيرادات بفاعلية الأكبر بين متغيرات السياسة المالية المتمثلة بالإنفاق العام والإيرادات العامة والدين العام وبقيمة احتمالية (0.007) وبمستوى معنوية اقل من 1% أما متغيرات السياسة النقدية ايضاً كان لها دور كبير في التأثير على الحساب الرأسمالي من خلال استقرار اسعار الصرف الموازي و اعتماد البنك المركزي لسياسات مختلفة لأسعار الفائدة دور كبير في جذب رؤوس الاموال الى الداخل ، ووجد ان اكثر فاعلية تمثلت بالسياسة النقدية متمثلة بسعر الصرف الموازي بقمة احتمالية (0.000) وبمستوى معنوية اقل من 1%، أما المتغير الاكثر فاعلية في السياستين كان سعر الصرف الموازي هذا ما اثبتته النتائج القياسية في خلال مدة الدراسة.

**الكلمات المفتاحية:** الحساب الرأسمالي، السياسة النقدية، الإنفاق العام، الإيرادات.

### المقدمة:

تُعد السياسة المالية والنقدية من الأدوات المهمة و الرئيسة التي تستخدمها الحكومة في رسم معايير السياسة الاقتصادية التي تعتمدها في تحقيق اهدافها الاقتصادية والسياسية و الاجتماعية ، ونظر لأهمية السياسة المالية والنقدية بالنسبة للعراق الذي يشهد تحولات رئيسية في النظام الاقتصادي بعد 2003 بتحوله من النظام الاقتصادي الموجه الى النظام الاقتصادي الحر ، وضعف البنية التحتية فضلا عن المتغيرات الأمنية التي استنزفت الكثير من الموارد وعطلت الكثير من المشاريع ، ومع ذلك فإن للسياساتين المالية والنقدية دوراً واضحاً في تشكيل ملامح الاقتصاد الوطني ، ونمو حركة الاستثمارات وخاصة في القطاع النفطي الذي يعد الركيزة الأساسية لهذا الاقتصاد ، اذ شملت هذه الحركة تواجد الكثير من شركات النفط الأجنبية وغيرها التي تساهم في تطوير حقول النفط واستخراجها واستكشافها، وسنعرض في هذه الدراسة للمدة (2004-2022) اهم التغيرات التي اتسم بها المشهد الاقتصادي لا سيما وان العراق دولة ذات موارد طبيعية كبيرة في مقدمتها النفط و الغاز الذي يمثل العمود الفقري لاقتصاده وفي هذه الدراسة سيتم التركيز على مسار السياستين الرأسمالية

---

\* البحث مستمد من أطروحة دكتوراه للباحث الأول.

والنقدية و دورهما في مواجهة التحديات التي واجهت العراق خلال مدة الدراسة وخاصة دور كل منها على الحساب الرأسمالي في الاقتصاد العراقي .

### **أهمية البحث:**

تأتي أهمية هذه الدراسة من خلال فهم الكيفية التي تؤثر بها السياسيين الرأسمالية والنقدية على الحساب الرأسمالي في الاقتصاد العراقي خلال مدة الدراسة وتساهم هذه الدراسة في تقديم رؤى علمية تساعد صناع القرار.

### **مشكلة البحث:**

يُعد الحساب الرأسمالي عاملاً حيوياً لتحقيق النمو الاقتصادي والاستقرار الرأسمالي في أي دولة، أما في العراق فقد واجه تحديات اقتصادية وسياسية كبيرة، منها عدم الاستقرار السياسي والأمني، والتقلبات في أسعار النفط، والفساد، وضعف البنية التحتية التي شكلت مشكلة حقيقة أمام الاقتصاد العراقي، هذا يطرح سؤالاً "جوهرياً" حول ما مدى فاعلية أدوات السياسات النقدية والمالية المتتبعة في العراق خلال المدة (2004 - 2022) في زيادة الحساب الرأسمالي خلال هذه المدة بحيث جعلت العلاقة بين هذه السياسات يشوبها نوعاً من الغموض حول عملها في الاقتصاد العراقي؟

### **فرضية البحث:**

تنطلق فرضية البحث من فرضية رئيسة مفادها وجود تأثير لفاعلية السياسيين المالية والنقدية على الحساب الرأسمالي في العراق في العراق خلال المدة (2004 - 2022) وبناء على هذه العلاقة تتبلور ثلاثة فرضيات هي كالتالي :

- 1- العلاقة طردية بين الانفاق العام والإيرادات العامة والدين العام وبين تدفقات الحساب الرأسمالي في العراق خلال مدة الدراسة.
- 2- ان استقرار سعر الصرف الموازي وانخفاض اسعار الفائدة الحقيقة تؤدي الى زيادة تدفقات رؤوس الاموال في العراق خلال مدة الدراسة، أما بالنسبة الى عرض النقد فإن مجرد العلاقة بينه وبين الحساب الرأسمالي غير واضحة المعالم خلال مدة الدراسة.
- 3- وجود علاقة يشوبها نوعاً من الغموض بين أدوات السياسة الرأسمالية وأدوات السياسة النقدية تجاه الحساب الرأسمالي الاقتصاد العراقي خلال مدة البحث.

### **أهداف البحث:**

يهدف البحث إلى تحقيق الآتي:

- 1- تحليل تأثير السياسات الرأسمالية على الحساب الرأسمالي في العراق للمدة (2004-2022).
- 2- تحليل تأثير السياسات النقدية على الحساب الرأسمالي في العراق للمدة (2004-2022).
- 3- قياس اثر وفاعلية السياسة الرأسمالية والنقدية على الحساب الرأسمالي للمدة (2004-2022).

### **منهج البحث:**

يعتمد هذه البحث على المنهج الاستقرائي و الكمي والتحليلي باستخدام بيانات من مصادر مثل البنك المركزي العراقي، وزارة الرأسمالية و منظمات دولية ، كما سيتم استخدام الأساليب الإحصائية نموذج (ARDL).

### **هيكلية البحث:**

من أجل تحقيق اهداف البحث واختبار فرضياته، تم تقسيم البحث الى ثلاثة مباحث رئيسية تسبقها المقدمة وهي: المبحث الاول: الأدبيات النظرية للسياسة المالية والمبحث الثاني: الإطار النظري للسياسة النقدية، والمبحث الثالث: تناول نتائج وقياس اثر فاعالية السياسة المالية والنقدية على الحساب الرأسمالي في العراق.  
**أولاً: دراسات محلية:**

عنوان الدراسة	عنوان الدراسة
هدف الدراسة	هدف الدراسة
أهم الاستنتاجات	أهمية الاستنتاجات
أهم التوصيات	الرسالة

### **- دراسات عربية:**

عنوان الدراسة	عنوان الدراسة
هدف الدراسة	هدف الدراسة
أهمية الاستنتاجات	أهمية الاستنتاجات
أهم التوصيات	الرسالة

### **ثانياً": الدراسات الأجنبية:**

عنوان الدراسة	عنوان الدراسة
هدف الدراسة	هدف الدراسة
أهمية الاستنتاجات	أهمية الاستنتاجات
أهم التوصيات	الرسالة

### **1: الإطار النظري للسياسة المالية**

**1-1: ماهية السياسة المالية:** لم تحظ السياسة المالية بأهمية بين السياسات الاقتصادية المختلفة حتى ظهر بوادر أزمة الكساد في الثلاثينيات من القرن الماضي، إذ تبين تلؤ الاقتصاد وعجزه عن

إيجاد حلول مناسبة لهذه الأزمة، إلى أن نشر الاقتصادي البريطاني كينز كتابه (النظرية العامة للاستخدام والنقد والفائدة) عام(1936) والذي وضع شرعية لتدخل الدولة في النشاط الاقتصادي، وأدى ذلك إلى تغير مفهوم الدولة الحارسة إلى الدولة المتداخلة وتوسيع مفهوم السياسة المالية وأدواتها المتمثلة في الإيرادات العامة (الضررية، الرسوم، الإيرادات الأخرى)، لتمويل النفقات العامة (التشغيلية، الاستثمارية)، أي إلى التطبيق العملي لإجراءات السياسة المالية في معالجة مشاكل اقتصادية واجتماعية ناجمة عن أزمة الكساد العظيم وباستخدام مختلف موارد السياسة المالية لإشباع حاجات المجتمع وتحقيق التوازن الكلي في الاقتصاد(حسن، عبد الرؤوف، 1995: 9).

**1-2: مفهوم السياسة المالية :** من أجل التعرف على السياسة المالية يجب معرفة ما هو مفهوم السياسة الرأسمالية ومعرفة ما هي أهداف السياسة نستعرض بعض منها، فعلى سبيل المثال تعرف السياسة المالية على أنها مجموعة من القواعد والأساليب التي تتبعها الدولة الادارة وتقويم النشاط الاقتصادي بأعلى كفاءة ممكنة وذلك لغرض تحقيق مجموعة من الأهداف الاقتصادية والسياسية والاجتماعية النابعة من الفلسفة السياسية للدولة ، ومعنى ذلك أنها الطريق الذي تسلكه الحكومة في التخطيط إلى الإنفاق العام وتدير وسائل تمويله كما يظهر في بنود الموازنة العامة للدولة (الحاج ، 2009: 201).

أخذ مفهوم السياسة المالية أصلًا من الكلمة الفرنسية (fisc) والتي تعني حافظ على النقود أو الخزينة، تلك القرارات المتخذة من طرف الحكومة والخاصة بالإنفاق والضرائب، والتي يكون الهدف منها مراقبة مستوى الإنتاج المحلي الإجمالي لكي يكون قريباً من مستوى الإنتاج الممكن أي مستوى التشغيل الكامل. ونظراً لأن حصة الإنفاق الحكومي من الطلب الكلي حصة معتبرة بالإضافة إلى تأثير الضرائب على مستوى الإنفاق الاستهلاكي والاستثماري فإن القرارات المتعلقة بهما لها الأثر البالغ على الطلب الكلي ومن ثم الإنتاج الكلي (عبد الكريم، 2004: 10)، أو هي عبارة عن دراسة النشاط الرأسمالي لقطاع العام وما يستتبع هذا النشاط من آثار بالنسبة لمختلف قطاعات الاقتصاد الوطني، وهي تتضمن التكيف الكمي لحجم الإنفاق العام والإيرادات العامة وكذا التكيف النوعي لأوجه هذا الإنفاق ومصادر هذه الإيرادات بغية تحقيق أهداف معينة في طبيعتها النهوض بالاقتصاد الوطني ودفع عجلة التنمية وإشاعة الاستقرار، وذلك من خلال التقارب بين طبقات المجتمع وإتاحة تكافؤ الفرص بين جمهور المواطنين .

تعرف السياسة الرأسمالية بأنها "برنامج" تخطيط الدولة وتتفذه مستخدمه فيه مصادرها الأدرية وبرامجها الانفاقية، لأحداث آثار مرغوب بها، وتجنب الآثار الغير مرغوب بها على النشاط الاقتصادي والاجتماعي السياسي تحقيقاً لأهداف المجتمع (أندورانس، 2005: 118). وتعرف أيضاً بأنها السياسة التي تعنى بدراسة النشاط الرأسمالي للاقتصاد العام - بوحداته المختلفة ذات الطبيعة الاقتصادية والإدارية وما يستتبع هذا النشاط من آثار بالنسبة لمختلف قطاعات الاقتصاد الوطني، وهي تتضمن فيما تتضمنه تكيفاً كمياً لحجم الإنفاق العام والإيرادات العامة، وكذا تكيفاً لأوجه هذا الإنفاق ومصادر هذه الإيرادات بغية تحقيق أهداف معينة في مقدمتها النهوض بالاقتصاد الوطني ودفع عجلة التنمية وإشاعة الاستقرار في قطاعات الاقتصاد الوطني، وتحقيق العدالة الاجتماعية وإتاحة الفرص المتكافئة للمواطنين بالتقريب بين طبقات المجتمع والإقلال من التفاوت بين الأفراد في توزيع الدخل والثروات (الجمال ، 2006: 6).

## 2: الإطار النظري للسياسة النقدية

**1-2: ماهية السياسة النقدية:** تعد السياسة النقدية أحدى الوسائل المهمة للسياسة الاقتصادية التي تستند إليها الدولة والتي تتحذ من المعطيات النقدية اداة للتدخل بهدف تحقيق اغراض اقتصادية مختلفة ولهذا ارتينا ان نبين مفهوم السياسة النقدية من خلال تعريفها وحصر جميع ابعادها والمرور بمختلف المدارس التي تناولت وساعدت في تطويرها والهدف الرئيسي التي تسعى السياسة النقدية (William J. And Alan , 2011: 675)

**2-2: مفهوم السياسة النقدية (Monetary-Policy) :** يظهر مصطلح السياسة النقدية مع بداية القرن التاسع عشر واخذ هذا المفهوم بتطور من ذلك الوقت مع تطور المراحل المختلفة "انطلاقاً" من المفهوم الحيادي للنقد الى مرحلة تعظيم دور النقد والسياسة النقدية في النشاط الاقتصادي ، عليه سنتعرف في هذا البحث على تعريف السياسة النقدية واهدافها. وعرفت السياسة النقدية عد تعريفات اختلفت في الشكل وتوحدت بالمضمون هذه الاحتلال جاء نتيجة تطور مفهوم السياسة النقدية من المفهوم الحيادي الى الغير الحيادي ذو التأثير اقل اهمية بالمقارنة بالسياسة الرأسمالية ، ثم الى مرحلة تعظيم دور النقد و السياسة النقدية في النشاط الاقتصادي ، فقد عرفت السياسة النقدية على انها مجموعة من التدابير المتخذة من قبل السلطات النقدية بقصد احداث تأثير على النشاط الاقتصادي و كذلك من اجل ضمان استقرار اسعار الصرف (بوخاري, 2010: 59)، كم اعني السياسة النقدية جميع الاجراءات النقدية و المصرفية التي تستهدف مراقبة حجم النقد المتيسر في الاقتصاد القومي وهي بذلك تعني العمل الذي يوجه للتأثير في النقد والائتمان وكذلك الاقراض الحكومي اي حجم وتركيب الدين الحكومي (Michale burda and others, 1997: 190) ، ويقصد بالسياسة النقدية قيام البنك المركزي بتغيير كمية النقد في المجتمع بالزيادة او النقصان وذلك من اجل التأثير على حجم الائتمان و اسعار الفائدة عن طريق استخدام ادوات السياسة النقدية التقليدية للتأثير على الاستثمار وبالتالي على النشاط الاقتصادي في المجتمع (عبد المنعم , 1998: 291).

### 3- نتائج وقياس أثر الفاعلية للسياسة المالية والنقدية على الحساب الرأسمالي للمرة (2004\_2022)

**1-3: توصيف متغيرات الدراسة:** من أجل اختبار فرضيات الدراسة وتحقيق اهدافها ، تم تحديد المتغيرات المستقرة متغيرات السياسة الرأسمالية النقدية (الأنفاق العام ، الابادات العامة ، الدين العام ، عرض النقد ، سعر الصرف الموازي ، سعر الفائدة) والمتغير التابع الحساب الرأسمالي.

جدول(1) متغيرات الدراسة

التصنيف	الدلالة	الرمز
مستقل	الإنفاق العام	SP
مستقل	الإيرادات العامة	R
مستقل	الدين العام	PD
مستقل	عرض النقد	M2
مستقل	سعر الصرف الموازي	EX
مستقل	سعر الفائدة الحقيقي	R
تابع	الحساب الرأسمالي	CA

المصدر: من اعداد الباحث.

وبناء على الاطار النظري للدراسة فانه يجب اختبار العلاقة التالية:

$$(1) \quad y_1 = a + \beta_1 X_1 + \beta_2 X_2 + \beta_3 X_3 + \beta_4 X_4 + \beta_5 X_5 + \beta_6 X_6$$

حيث يمثل (Y) المتغير التابع ويمثل (X) المتغير المستقل.

### 3-2: نتائج اختبار سكون لمتغيرات الدراسة:

تم تحويل البيانات الى ربع سنوية كما تم استخدام صيغة اللوغاريتم الذي يساعد في تحسين وتحليل البيانات وتفسير النتائج في النماذج الاقتصادية إنه يجعل العلاقات أكثر خطية، يقلل التباين، ويسهل في تقسيم النتائج كنسبة هذه الفوائد تجعل النماذج الاقتصادية أكثر دقة وموثوقية في تقديم النتائج والتحليلات وعلى هذا الاساس تم اجراء الاختبارات على السلسل الزمنية من اجل الوصول الى سكون السلسل الزمنية تم تقسيم البيانات الى ربع سنوية.

**جدول (2) اختبار ديكى فولر الموسع (ADF) عند المستوى الأصلى**

AT LEVEL								
With Constant & Trend		d(LOG_SP)	d(LOG_R1)	d(LOG_R)	d(LOG_PD)	d(LOG_M2)	d(LOG_EX)	d(LOG_CA)
	t-Statistic	-2.4700	-2.5428	-0.8401	-0.7177	-1.2654	-3.1874	-2.2942
	Prob.	0.1274	0.1103	0.8008	0.8347	0.6415	0.0248	0.1767
With Constant & Trend	.	n0	n0	n0	n0	n0	**	n0
	t-Statistic	-2.3132	-2.2112	-1.8750	-1.3059	1.4144	-2.5767	-1.3400
	Prob.	0.4210	0.4754	0.6562	0.8779	1.0000	0.2920	0.8695
With Constant & Trend	.	n0	n0	n0	n0	n0	n0	n0
	t-Statistic	1.0125	-1.9171	0.5981	0.7565	-1.1568	-0.3006	-2.0143
	Prob.	0.9165	0.0533	0.8431	0.8750	0.2236	0.5742	0.0428
With Constant & Trend	.	n0	*	n0	n0	n0	n0	**

المصدر: مخرجات البرنامج Eviews 13

**الجدول (3) اختبار ديكى فولر الموسع (ADF) عند الفرق الاول**

At First Difference								
With Constant & Trend		d(LOG_SP)	d(LOG_R1)	d(LOG_R)	d(LOG_PD)	d(LOG_M2)	d(LOG_EX)	d(LOG_CA)
	t-Statistic	-2.3216	-2.8525	-4.4549	-3.5973	-3.9131	-3.4879	-2.7867
	Prob.	0.0684	0.0566	0.0006	0.0083	0.0498	0.0110	0.0653
With Constant & Trend	.	*	*	***	***	**	**	*
	t-Statistic	-2.6133	-3.1232	-4.2383	-3.5490	-2.0942	-3.5440	-3.3598
	Prob.	-2.0460	-2.1096	0.0068	0.0424	0.0799	0.0420	0.0653
With Constant & Trend	.	**	**	***	**	**	**	*
	t-Statistic	-2.0640	-2.5529	-4.4621	-3.5183	-3.0993	-3.5139	-2.7021
	Prob.	0.0383	0.0114	0.0000	0.0007	0.0010	0.0006	0.0075
With Constant & Trend	.	**	**	***	***	***	***	***

(\*)Significant at the 10%; (\*\*)Significant at the 5%; (\*\*\*) Significant at the 1% and (no) Not Significant.

المصدر: مخرجات البرنامج Eviews 13  
 ومن نتائج الجدول(3-2) نجد أن المتغيرات التابعة غير ساكنة عند المستوى الأصلي وكذلك بالنسبة للمتغيرات المستقلة غير مستقر عند المستوى الأصلي، إلا ان متغيرات الدراسة أصبحت ساكنة عند الفرق الاول لهذا سيتم استخدام نموذج ARDL.

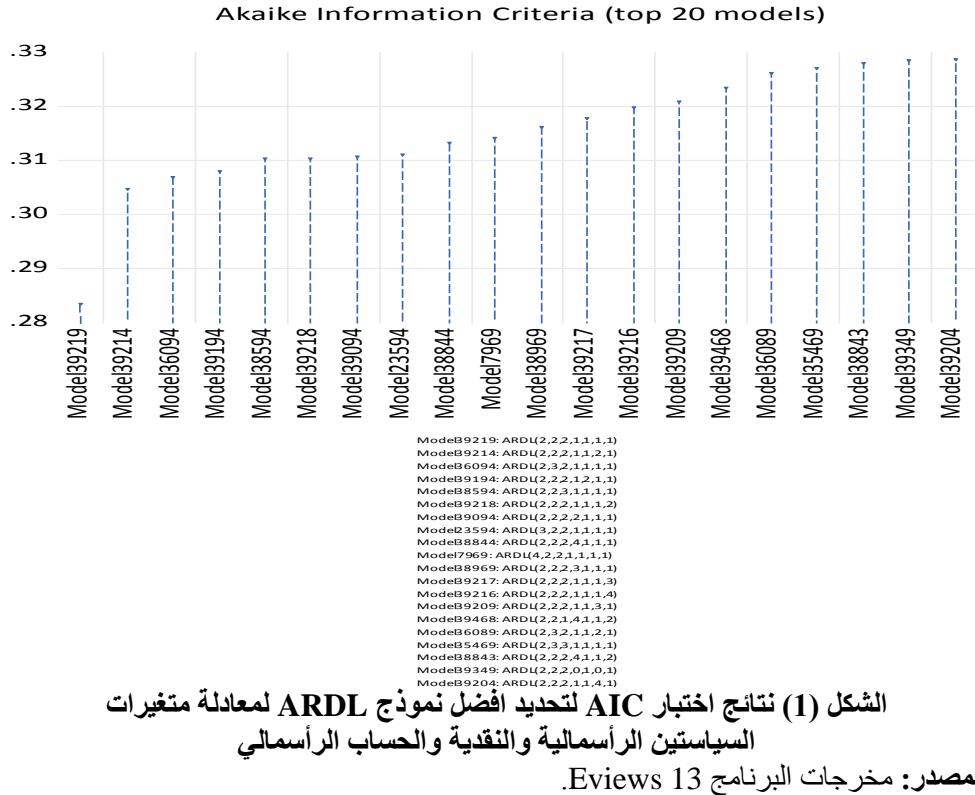
3-3: تحليل نتائج تقيير العلاقة بين متغيرات السياسيين المالية والنقدية والحساب الرأسمالي في العراق للمرة (2004-2022)

1- التقيير الاولي لنموذج ARDL: يظهر الجدول (4) نتائج التقدير الاولى لنموذج ARDL للعلاقة بين متغيرات السياسيين المالية والنقدية والحساب الرأسمالي وكما يلي:  
 الجدول (4) نتائج التقدير الاولي لنموذج ARDL بين متغيرات السياسيين المالية والنقدية و الحساب الرأسمالي

Dependent Variable: LOG_CA				
Method: ARDL				
Selected Model: ARDL(2, 2, 2, 1, 1, 1, 1)				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.*
LOG_CA(-1)	1.266178	0.111112	11.39556	0.0000
LOG_CA(-2)	-0.371867	0.104445	-3.560412	0.0008
LOG_SP	2.461893	0.740309	3.325492	0.0015
LOG_SP(-1)	-3.521482	1.024119	-3.438547	0.0011
LOG_SP(-2)	1.571205	0.557442	2.818597	0.0066
LOG_R	1.368710	0.226088	6.053883	0.0000
LOG_R(-1)	-1.644179	0.366438	-4.486919	0.0000
LOG_R(-2)	0.459943	0.209464	2.195807	0.0322
LOG_PD	-1.756202	0.792422	-2.216245	0.0307
LOG_PD(-1)	1.831686	0.784963	2.333469	0.0232
LOG_M2	0.715713	0.194691	3.676144	0.0005
LOG_M2(-1)	-0.809769	0.234342	-3.455504	0.0010
LOG_EX	-4.802433	2.979782	-1.611673	0.1126
LOG_EX(-1)	8.404040	3.702456	2.269856	0.0270
LOG_R1	-1.297446	0.505268	-2.567837	0.0129
LOG_R1(-1)	1.365558	0.499098	2.736054	0.0083
C	-36.84580	9.676596	-3.807724	0.0003
R-squared	0.992890	Mean dependent var		3.242048
Adjusted R-squared	0.990894	S.D. dependent var		2.593455
S.E. of regression	0.247479	Akaike info criterion		0.243465
Sum squared resid	3.491020	Schwarz criterion		0.772778
Log likelihood	7.991784	Hannan-Quinn criter.		0.454614
Durbin-Watson stat	2.091			

المصدر: مخرجات البرنامج Eviews 13

تظهر نتائج الجدول (4) ، والشكل(1) أن نموذج ARDL الملائم هو (2,2,1,1,1) لقياس العلاقة بين متغيرات السياسة المالية و النقدية واثرها على الحساب الرأسمالي في العراق و التحليل التالي يوضح نتائج نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة (ARDL) للعلاقة بين الحساب الرأسماли (CA) والمتغيرات التي اسياحة المالية والنقدية في النموذج:



المصدر: مخرجات البرنامج Eviews 13

4-3: اختبار الحدود (Bound Test) لوجود علاقة تكمالية (Cointegration)  
 يظهر الجدول (5) نتائج اختبارات بين متغيرات السياستين المالية و النقدية و الحساب الرأسمالي:  
**الجدول (5) اختبار الحدود بين متغيرات السياستين الرأسماليه والنقدية والحساب الرأسمالي**

Null hypothesis: No levels relationship				
Number of cointegrating variables: 6				
Trend type: Rest. constant (Case 2)				
Sample size: 74				
Test Statistic				
F-statistic				
Sample Size	10%	5%	1%	
	I(0)	I(1)	I(0)	I(1)
70	2.1	3.121	2.451	3.559
75	2.103	3.111	2.449	3.55
Asymptotic	1.99	2.94	2.27	3.28
* I(0) and I(1) are respectively the stationary and non-stationary bounds				

المصدر: مخرجات البرنامج Eviews 13

### تفسير النتائج:

**التحليل:** رفض الفرضية الصفرية، بما أن قيمة F-statistic (3.59) تتجاوز الحدود العليا (I(1) عند مستويات الثقة 10%， و 5%， و 1%， يمكن رفض الفرضية الصفرية بعد وجود علاقة تكاملية. هناك دليل قوي على وجود علاقة تكاملية بين متغيرات السياسة المالية والنقدية و الحساب الرأسمالي في النموذج ، هذا يشير إلى وجود علاقة توازن طويلة الأجل بين المتغيرات، مما يعني أن أي صدمات قصيرة الأجل ستتعدي بمدورة الوقت لتحقيق توازن طويل الأجل.

### 3-3: نتائج تقدير الاستجابة الطويلة الأجل والقصيرة الأجل.

يظهر الجدول (6) نتائج تقدير الاستجابة الطويلة الأجل والقصيرة الأجل وفق نموذج ARDL العلاقة بين متغيرات السياسيين المالي والنقدية و الحساب الرأسمالي وكما يلي:

**الجدول (6) تقدير الاستجابة الطويلة والقصيرة الأجل للعلاقة بين متغيرات السياسيين الرأسمالية و النقدية و الحساب الرأسماли**

ECM Regression		Cointergrating Error Correction		
	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(LOG_CA(-1))	<b>0.371867</b>	<b>0.088874</b>	<b>4.184201</b>	<b>0.0001</b>
D(LOG_SP)	<b>2.461893</b>	<b>0.563110</b>	<b>4.371960</b>	<b>0.0001</b>
D(LOG_SP(-1))	<b>-1.571205</b>	<b>0.457923</b>	<b>-3.431152</b>	<b>0.0011</b>
D(LOG_R)	<b>1.368710</b>	<b>0.190357</b>	<b>7.190215</b>	<b>0.0000</b>
D(LOG_R(-1))	<b>-0.459943</b>	<b>0.165929</b>	<b>-2.771935</b>	<b>0.0075</b>
D(LOG_PD)	<b>-1.756202</b>	<b>0.595062</b>	<b>-2.951290</b>	<b>0.0046</b>
D(LOG_M2)	<b>0.715713</b>	<b>0.132668</b>	<b>5.394783</b>	<b>0.0000</b>
D(LOG_EX)	<b>-4.802433</b>	<b>2.282663</b>	<b>-2.103873</b>	<b>0.0398</b>
D(LOG_R1)	<b>-1.297446</b>	<b>0.406095</b>	<b>-3.194932</b>	<b>0.0023</b>
CointEq(-1)*	<b>-0.105689</b>	<b>0.018605</b>	<b>-5.680774</b>	<b>0.0000</b>
Cointergrating Coefficients				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LOG_SP	<b>4.840777</b>	<b>2.231197</b>	<b>2.169587</b>	<b>0.0342</b>
LOG_R	<b>1.745441</b>	<b>0.625432</b>	<b>2.790775</b>	<b>0.0071</b>
LOG_PD	<b>0.714212</b>	<b>0.884859</b>	<b>0.807148</b>	<b>0.4229</b>
LOG_M2	<b>-0.889938</b>	<b>0.523074</b>	<b>-1.701362</b>	<b>0.0943</b>
LOG_EX	<b>34.07751</b>	<b>7.765222</b>	<b>4.388478</b>	<b>0.0000</b>
LOG_R1	<b>0.644459</b>	<b>0.932455</b>	<b>0.691141</b>	<b>0.4923</b>
C	<b>-348.6258</b>	<b>86.96888</b>	<b>-4.008627</b>	<b>0.0002</b>

المصدر: مخرجات البرنامج Eviews 13

النموذج يعكس علاقات ديناميكية بين المتغيرات الاقتصادية المختلفة، ويوضح كيف يتفاعل المتغير التابع مع هذه المتغيرات على المدى القصير والطويل. المصطلح التصحيحي يؤكّد على وجود علاقة توازن طويل الأجل وأن النّظام يميل إلى العودة إلى هذا التوازن بعد حدوث صدمات قصيرة الأجل.

### تفسير المعاملات:

#### ❖ لإنفاق العام (LOG\_SP):

معامل التأثير: 4.840777 (موجب)، يشير إلى أن زيادة الإنفاق العام بنسبة 1% تساهم في زيادة الحساب الرأسمالي بنسبة 4.840777%.

الدالة الإحصائية: 0.0342 ( DAL إحصائيًّا)، مما يعني أن التأثير موثوق إحصائيًّا ويعتبر ذو دلالة مهمة، أي الدالة الإحصائية أقل من 0.05 مما يشير إلى تأثير معنوي إيجابي أي ان الزيادة في الإنفاق تؤدي إلى زيادة الحساب الرأسمالي في العراق.

#### ❖ الإيرادات (LOG\_R):

معامل التأثير: 1.745441 (موجب)، يشير إلى أن زيادة الإيرادات بنسبة 1% تساهم في زيادة الحساب الرأسمالي بنسبة 1.745441%.

الدالة الإحصائية: 0.0071 ( DAL إحصائيًّا)، مما يعني أن التأثير موثوق إحصائيًّا وعالي الدلالة، مما يعني أن التأثير موثوق إحصائيًّا ويعتبر ذو دلالة مهمة أقل من 1% أي ان الإيرادات لها تأثير إيجابي كبير ومعنى على الحساب الرأسمالي أي ان زيادة الإيرادات ادت إلى زيادة الحساب الرأسمالي في العراق.

#### ❖ الدين العام (LOG\_PD):

معامل التأثير: 0.714212 (موجب)، يشير إلى أن زيادة الدين العام بنسبة 1% تساهم في زيادة الحساب الرأسمالي بنسبة 0.714212%.

الدالة الإحصائية: 0.4229 (غير DAL إحصائيًّا)، مما يعني أن التأثير ليس موثوقًا إحصائيًّا بشكل كافٍ، الدين العام له تأثير إيجابي ولكن غير معنوي على الحساب الرأسمالي وضعيف، يعني زيادة الحساب الرأسمالي ولكن بشكل ضعيف.

#### ❖ عرض النقد (LOG\_M2):

معامل التأثير: -0.889938 (سالب)، يشير إلى أن زيادة عرض النقد بنسبة 1% تساهم في تقليل الحساب الرأسمالي بنسبة 0.889938%.

الدالة الإحصائية: 0.0943 (غير DAL إحصائيًّا بشكل قوي) مما يعني أن التأثير قد يكون مهمًا لكن ليس بدرجة عالية من الثقة، عرض النقد (M2) له تأثير سلبي وغير معنوي بشكل كامل على الحساب الرأسمالي (مستوى الدلالة أعلى من 0.05 ولكن أقل من 0.1، مما قد يشير إلى تأثير محتمل) العلاقة العكسية والضعيفة بين عرض النقد والحساب الرأسمالي في العراق خلال الفترة من 2004 إلى 2022.

#### ❖ سعر الصرف (LOG\_EX):

معامل التأثير: 34.07751 (موجب)، يشير إلى أن زيادة سعر الصرف بنسبة 1% تساهم في زيادة الحساب الرأسمالي بنسبة 34.07751%.

الدالة الإحصائي: 0.0000 ( DAL إحصائيًّا بشكل قوي)، مما يعني أن التأثير موثوق جدًا إحصائيًّا وعالي الدلالة، التقسير سعر الصرف الموازي له تأثير إيجابي كبير ومعنى جدًا على الحساب الرأسمالي، الدالة الإحصائية أقل بكثير من 0.01، مما يشير إلى تأثير قوي جدًا، العلاقة الإيجابية بين سعر الصرف الموازي والحساب الرأسمالي في العراق خلال الفترة من 2004 إلى 2022.

#### ❖ سعر الفائدة (LOG\_R1):

معامل التأثير: 0.644459 (موجب)، يشير إلى أن زيادة سعر الفائدة بنسبة 1% تساهم في زيادة الحساب الرأسمالي بنسبة 0.644459%.

الدالة الإحصائية: 0.4923 (غير DAL إحصائيًّا)، مما يعني أن التأثير ليس موثوقًا إحصائيًّا. سعر الفائدة له تأثير إيجابي ولكن غير معنوي على الحساب الرأسمالي، العلاقة الإيجابية الضعيفة بين سعر الفائدة والحساب الرأسمالي في العراق خلال الفترة من 2004 إلى 2022.

**قياس الفاعلية:** تُقاس الفاعلية بمعامل التأثير والدالة الإحصائية (Prob) المتغير ذو المعامل الأكبر والدالة الإحصائية الأقل يكون الأكثر فاعلية على الحساب الرأسمالي.  
**تحديد المتغير الأكثر فاعلية:** من خلال تحليل المعاملات والدالة الإحصائية، نجد أن المتغيرات الأكثر فاعلية على الحساب الرأسمالي هي:

- ❖ سعر الصرف: (LOG\_EX(-1)) معامل 0.07751، دال إحصائياً بقيمة احتمالية 0.00000.
- ❖ الإنفاق العام: (LOG\_SP(-1)) معامل 4.840777، دال إحصائياً بقيمة احتمالية 0.0342.
- ❖ الإيرادات: (LOG\_R(-1)) معامل 1.745441، دال إحصائياً بقيمة احتمالية 0.0071.
- ❖ سعر الصرف (LOG\_EX(-1)) هو الأكثر فاعلية على الحساب الرأسمالي بناءً على معامل التأثير والدالة الإحصائية. يتم قياس الفاعلية باستخدام معامل التأثير (Coefficient) والدالة الإحصائية (Prob).

**4-تحقق من صلاحية النموذج - نتائج اختبار الارتباط الذاتي وختبار عدم تجانس التباين**  
 يظهر الجدول (7) نتائج اختبار الارتباط الذاتي وعدم ثبات تجانس التباين للعلاقة بين متغيرات السياسيتين الرأسمالية والنقدية والحساب الرأسمالي :

**الجدول (7) نتائج اختبار الارتباط الذاتي وعدم ثبات تجانس التباين للعلاقة بين متغيرات السياسيتين الرأسمالية والنقدية والحساب الرأسمالي**

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:			
F-statistic	0.197754	Prob. F(2,55)	0.8212
Obs*R-squared	0.528338	Prob. Chi-Square(2)	0.7678
Heteroskedasticity Test: ARCH			
F-statistic	0.525539	Prob. F(1,71)	0.4709
Obs*R-squared	0.536373	Prob. Chi-Square(1)	0.4639

المصدر: مخرجات البرنامج Eviews 13.

### Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Tes

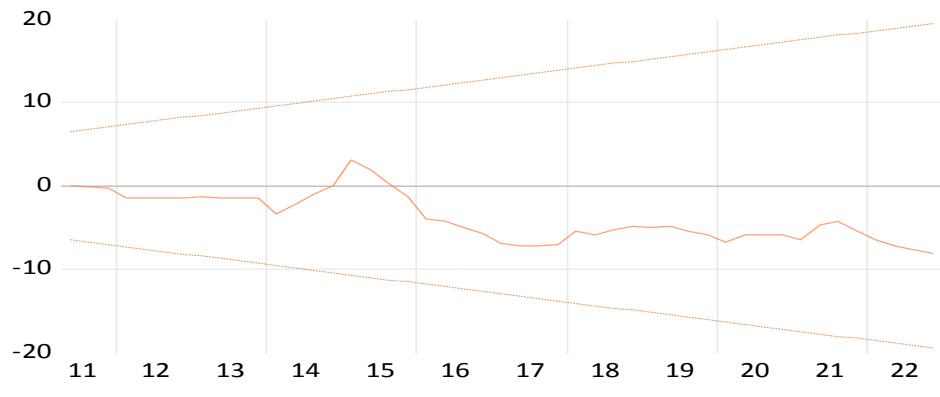
**التفسير:** هذه النتائج تشير إلى عدم وجود دليل قوي على الارتباط الذاتي في بوافي النموذج. بعبارة أخرى، لا توجد مشكلة واضحة للارتباط الذاتي في النموذج القيد الفحص، بناءً على هذه الاختبارات.

### Heteroskedasticity Test: ARCH

**التفسير:** هذه النتائج تشير إلى عدم وجود دليل قوي على وجود تباين غير متجانس في البوافي. بمعنى آخر، لا توجد مشكلة واضحة للتباين غير المتجانس في النموذج القيد الفحص بناءً على هذه الاختبارات.

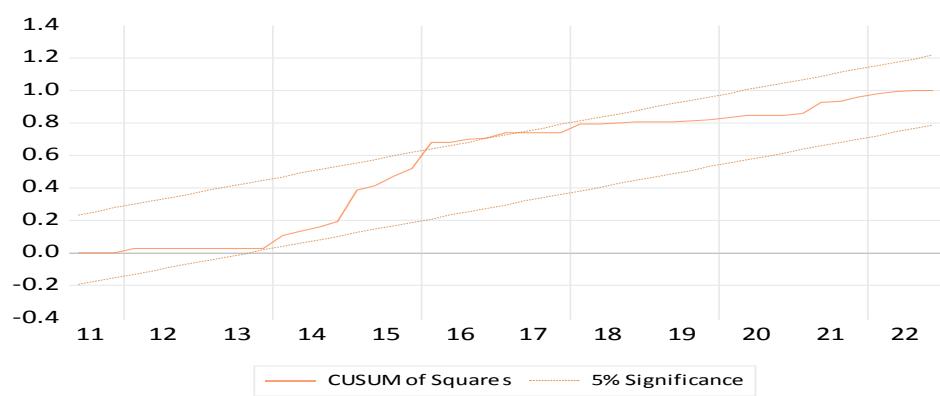
**5-تحقق من صلاحية النموذج - نتائج اختبار: CUSUM Chart**

هو اختبار يستخدم لتحليل استقرار معاملات النموذج عبر الزمن. يتم استخدامه لكشف عن التغيرات الهيكيلية في سلسلة زمنية للنموذج المقترن يتيح لك اختبار CUSUM معرفة ما إذا كانت هناك تغيرات كبيرة في العلاقات بين المتغيرات المدروسة بمرور الوقت.



الشكل (2) اختبار المجموع التراكمي للبواقي

المصدر: مخرجات البرنامج Eviews 13.



الشكل (3) اختبار المجموع التراكمي لمربعات البواقي

المصدر: مخرجات البرنامج Eviews 13.

يوضح شكل (3-2) المجموع التراكمي لبواقي نموذج التكامل المشترك المقدر (CUSUM) والمجموع التراكمي لمربعات البواقي نفس النموذج (CUSUM SQ) على الترتيب ويشير وقوع منحنى الرسم البياني للبواقي المقدرة في كلا الشكلين بين الحدين الأدنى والأقصى بأن هناك اتساق بين معلمات الأجل القصير والأجل الطويل وهو ما يسمى بالاستقرار الهيكلي لمتغيرات الدراسة فيما بين الأجل القصير والطويل وهو ما أكدته معلمة تصحيح الخطأ والتي جاءت سالبة و معنوية (-0.105).

#### 6-تحقق من صلاحية النموذج - نتائج اختبار اختبار Ramsey RESE : Ramsey RESET (8) اختبار الجدول

Ramsey RESET Test	Equation: U TITLED		
	Value	df	Probability
t-statistic	0.668776	56	0.506384
F-statistic	0.447261	(1, 56)	0.5063854
Likelihood ratio	0.588676	1	0.4429313

المصدر: مخرجات البرنامج Eviews 13.

بناءً على نتائج اختبار Ramsey RESET ، لا توجد أدلة قوية على وجود مشكلات في تحديد نموذج الانحدار المتمثلة في متغيرات محفوظة أو خطية غير صحيحة. النموذج يبدو مناسباً ومحدداً بشكل جيد.

### الاستنتاجات:

تلخصت البحث الى مجموعة من الاستنتاجات يمكن اجمالها بالاتي:

- 1- جاءت النتائج مطابقة للفرضية البحث التي نصت على وجود علاقة طردية بين (الانفاق العام , الاميرادات العامة و الدين العام ) والحساب الرأسمالي في العراق ادت الى زيادة والحساب الرأسنالي، وان استقرار سعر الصرف الموازي و انخفاض اسعار الفائدة الحقيقة أدت الى زيادة والحساب الرأسنالي في العراق خلال مدة البحث، أما بالنسبة الى عرض النقد فأن فكانت العلاقة طردية ضعيفة وغير مستقرة خلال مدة البحث.
- 2- كانت ادوات السياسة الرأسنالية في الاقتصاد العراق مؤثرة على الحساب الرأسنالي بشكل ايجابي من خلال زيادة الانفاق العام ، وزيادة الاميرادات العامة ، مع ارتفاع الدين العام، خلق زيادة في الحساب الرأسنالي خلال مدة البحث غير مستقرة اثرت على الحساب الرأسنالي في العراق .
- 3- كانت ادوات السياسة النقدية في الاقتصاد العراق مؤثرة بشكل كبير على الحساب الرأسنالي في العراق من خلال استقرار سعر الصرف الموازي و تعديل اسعار الفائدة الذي يتحكم البنك المركزي و استقرار اسعار الصرف ،اما بالنسبة لعرض النقد M2 عمل العلاقة بين عرض النقد و الحساب الرأسنالي شهدت علاقة طردية في الجاني التحليلي من البحث خلال مدة البحث.
- 4- شهدت العلاقة بين السياستين الرأسنالية والنقدية و الحساب الرأسنالي في العراق خلال مدة البحث ان الاميرادات و سعر الصرف الموازي كانا اكثر فاعلية والتاثير على الحساب الرأسنالي بسبة معنوية قوي واقل من (1%).
- 5- من خلال نتائج البحث على اثر الفاعلية للسياسات الرأسنالية والنقدية على الحساب الرأسنالي في العراق وجد ان سعر الصرف الموازي هو المتغير المستقل الاكثر فاعلية في التأثير على الحساب الرأسنالي خلال مدة البحث في العراق .

### التصصيات:

توصل البحث الى مجموعة من التوصيات يمكن اجمالها بالاتي:

- 1- يتبع على العراق تبني مجموعة من السياسات والإصلاحات الشاملة التي تعزز الاستقرار السياسي والأمني، وتحسن البيئة الاستثمارية، ودعم التنوع الاقتصادي مما يعمل على جذب الأموال الى العراق وخاصة في الاجل الطويل .
- 2- اعتماد سياسات لتحسين استقرار سعر صرف الدينار العراقي و تعزيز احتياطات النقد الأجنبي و استخدام أدوات السياسة النقدية للتحكم في التضخم و تعديل أسعار الفائدة وضبط السيولة النقدية و تحسين بنية النظام الرأسنالي وتحديث القطاع المصرفي من اجل تعزيز الثقة في النظام المصرفي لجذب الاستثمارات.
- 3- الاستثمار في تطوير البنية التحتية الأساسية مثل الطرق، الكهرباء، والمياه لضمان بيئة داعمة للنمو الاقتصادي وجذب الاستثمارات وكذلك دعم المشاريع الصغيرة في العراق.
- 4- تبسيط الإجراءات البيروقراطية وتحديث القوانين لجعل بيئة الأعمال أكثر جاذبية وسهولة للمستثمرين المحليين والأجانب والابتعاد عن الروتين في تسهيل المعاملات.

5- الاستفادة من المساعدات والخبرات الدولية في تنفيذ المشاريع التنموية وتحقيق الاستدامة الاقتصادية من خلال شراكات استراتيجية مع المنظمات الدولية والدول المانحة.

#### المصادر:

- 1- احمد , عبد المنعم راضي ،(1998) النقد والبنوك، مكتبة عين شمس.
- 2- انوراس، عاطف وليم،(2005) السياسة الرأسمالية واسواق الاوراق الرأسمالية خلال فترة التحول لاقتصاد السوق ، مؤسسة شباب الجامعة للنشر، مصر الاسكندرية.
- 3- بوخاري, لحلو موسى (2010) سياسة الصرف الأجنبي وعلاقتها بالسياسة النقدية، مكتبة حسين العصرية للطباعة والنشر والتوزيع، لبنان.
- 4- الجمال، هشام مصطفى (2006) ، دور السياسة الرأسمالية في تحقيق التنمية الاجتماعية – دراسة مقارنة بين النظام الرأسمالي الاسلامي والنظام الرأسمالي المعاصر- شركة الجلال للطباعة الاسكندرية مصر.
- 5- الحاج، طارق،(2009) الرأسمالية العامة، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان، الاردن.
- 6- حسن عواضه ، عبد الرؤوف قطيش (1995) ، المالية العامة : الموازنة ، الضرائب ، الرسوم ، دار الخلود للطباعة . بيروت.
- 7- الحمداني، سعد نوري وعباس، سامي حميد وعبد، مهند خميس والحمداني، محمد نوري (2023)، أثر عرض النقد على سعر الفائدة في الاقتصاد العراقي للمدة (1991-2021)، مجلة اقتصاديات الأعمال للبحوث التطبيقية، المجلد (4) العدد (3).
- 8- عبد الكريم، بشير،(2004) الفعالية النسبية للسياسة الرأسمالية والنقدية في الجزائر ، مداخلة في اطار المؤتمر الدولي العلمي حول السياسات الاقتصادية واقع وافق ، جامعة تلمسان.
- 9- عبيد، مهند خليفة وعبد، طيبة عباس (2023)، الانضباط المالي وأثره في معالجة الصدمات المزدوجة في الاقتصاد العراقي للمدة (2004-2020)، مجلة اقتصاديات الأعمال للبحوث التطبيقية، المجلد (4) العدد (1).
- 10- الكبيسي، عقبة نافع سليم ومحمود، زيد خوام (2023)، دور رأس المال النفسي في بناء اليقظة الذهنية دراسة تحليلية لآراء عينة من الكادر الأكاديمي في رئاسة جامعة الفلوجة، مجلة اقتصاديات الأعمال للبحوث التطبيقية، المجلد (5) العدد (1).
- 11- Michael Burda and others, Macroecon (Aeurpean Tesxt), Oxford University, New York 1997, p190-191.
- 12- William J. Baumol And Alan S. Blinder , Economics , 11ed , (2011)South-Western , Ohio.
- 13- Alhamdany, Saba Noori(2024), The Effects of Strategic Alertness on the Perceived Quality of working life An analytical study of Fallujah University Staff, Journal of Business Economics for Applied Research, Vol. (6), No. (1), Part (2).
- 14- Mohsin, Hayder Jerri (2022), The role of banking control tools and their impact on the performance of the work of commercial banks: An exploratory study in a sample of employees of commercial banks in

Basra Governorate, Journal of Business Economics for Applied Research, Vol. (5), No. (3).